تطور مفهوم الموازنة:

1 – الموازنة المالية:

للموازنة في الأصل طابع مالي فحسب، تحدد نفقاتها استناداً لحاجات الدولة الإدارية والسياسية، وتستدرك الواردات لتغطية هذه النفقات، وبعبارة أخرى ان الموازنة المالية لا ترمي إلى التأثير في مرافق البلاد الاقتصادية والاجتماعية، بل انها تتجنب هذا التأثير، ولا يهمها سوى تعادل كفتي النفقات والواردات في إطار السنة المالية، في ظل الموازنة المالية تبقى المبادرة في معظم الحقول، بين أيدي الأفراد والهيئات الخاصة.

والموازنة المالية بقيت محتفظة بطابعها المالي البحت مدة طويلة من الزمن إلى أن أخذ معظم الدول يتجه ناحية التدخل في حياة الأمة وتوجيه نشاطها. عندئذ بدأت الموازنة تفقد طابعها المالي لتكسب خصائص اقتصادية واجتماعية. وهكذا برزت مفاهيم جديدة للموازنة، منها الموازنة الدورية والموازنة الإنسانية، والموازنة القومية أو الاقتصادية.

ان من أهم واجبات الدولة ان تقضي على البطالة والعوز والمرض والجهل، وعليها من اجل ذلك أن تعتمد الموازنة الإنسانية. والموازنة الإنسانية هذه تقضي بأن تنفق الدولة وتظل تنفق إلى الحد الذي يؤمن فيه العمل المنتج لجميع القوى الإنسانية، باستثناء جزء ضئيل لا مفر منه يقدره بفردج[1] بـ 3% وعلى الموازنة الإنسانية أن تؤمن الواردات اللازمة لهذا الانفاق المتواصل سواء بزيادة معدلات الضر ائب على المداخيل الكبيرة زيادة قوية من شانها امتصاص أجزاء المداخيل التي كانت معدة للبقاء مجمدة بين أيدي أصحابها، وسواء باللجوء إلى القروض.

---

(1) اللورد وليم بفردج واضع تصميم الضمان الاجتماعي في انكلترا ومؤلف كتاب "العمل للجميع في مجتمع حر " "Du travail pour tous dans une société libre " .

مبدأ الوحدة:

أ – مفهوم مبدأ الوحدة:

يقضي مبدأ الوحدة بأن تثبت نفقات الدولة وواردتها في سند واحد، بحيث يكون للدولة الواحدة موازنة واحدة أياً كانت منابع الواردات وأياً كانت وجوه الانفاق.

والتوحيد ينطوي على معنيين: الأول توحيد كل من كتلتي النفقات والواردات في الحقل المخصص له، والثاني توحيد الكتلتين في كتاب واحد.

أما الغاية من التوحيد فهي التنظيم والوضوح، وبالتالي تمكين السلطتين التنفيذية والتشريعية والمواطنين، من تكوين فكرة صحيحة وسريعة عن نشاط الدولة وعن مدى تعادل أعبائها وإمكاناتها.

وكلما زادت أعمال المرء تشعباً كلما زادت حاجته الى التوحيد، فكيف إذا كان الأمر يتناول مالية الدولة مع تعدد وظائفها وتضخم نفقاتها؟.

تؤمن وحدة الموازنة الوضوح والمعرفة، على خلاف التعدد الذي يصعب معه معرفة حقيقة الأوضاع المالية، نظراً لتشتتها في عدة صكوك وللتداخل الحاصل بين الموازنات، لاسيما وأنه كثيراً ما تنعكس على الموازنة العامة نتائج الموازنات الأخرى كأن تتحمل الموازنة العامة عجزها أو تستفيد من فيضها، فقاعدة الوحدة أكثر دقة من قاعدة التعدد لجهة ضبط قيد الواردات والنفقات.

مبدأ الوحدة ومبدأ الشمول

ان الغاية التي يرمي إليها كل من مبدأ الوحدة والشمول تكاد تكون واحدة، أو على الأقل متجاورة، وهي تنظيم موازنة واضحة تمكن السلطة التشريعية من تكوين فكرة شاملة عن مجموع أعباء الدولة وواراداتها وعن تفاصيل هذه الأعباء والواردات، مفسحة المجال أمام السلطة المذكورة لإجراء الرقابة المنشودة عليها.

وقد ورد في أحد المؤلفات الفرنسية بهذا الموضوع[1]:

"D'autre part, les nécessités à quoi ces mots (universalité et unité) répondent sont d'ordre assez voisin, si bien qu'on confound souvent à la fois et les justifications des deux principes et les obligations qu'ils comportent. A telle enseigne que l'on constate assez fréquement que telle exception importante à l'un ou à l'autre principe (par exemple la procedure des budgets annexes ou des comptes spéciaux du trésor) est étudiée par certains auteurs parmi les exceptions à la règle de l'universalité budgétaire, tandis qu'elle est étudiée par d'autres parmi les exceptions à la règle de l'universalité budgétaire".

".. les deux principes en réalité se complètent, et on des justifications et une portée assez voisins si leurs consequences ne s'expriment pas rigoureusement dans les memes termes.."

---

(1) مؤلف المالية العامة لصاحبيه Pierre Besse et Francois Bloch – Lainé

الشذوذ عن مبدأ الوحدة

وبقي مبدأ وحدة الموازنة محترماً حتى الحرب العالمية الأولى، حيث كان أمر تطبيقه ميسوراً لعدم تضخم النفقات العامة، وتنوعها، إلى الحد الذي بلغته اليوم.

أما الشذوذ عن مبدأ الوحدة فقد بدأ خلال الحرب العالمية الأولى، واتسع خلال الحرب العالمية الثانية، اذ تكاثرت أنواع الموازنات من عامة، ومستقلة، واستثنائية، وغيرها، ولا يزال نطاق الشذوذ يزداد اتساعاً، مما حمل أحد المؤلفين[1] على القول: "بالوقائع ان مبدأ الوحدة قد لاقى حتفه ولا يؤمل أن تقوم له قائمة بعد".
"En fait, l'unité budgétaire est bien morte sans qu'om puisse conserver l'espoir de sa resurrection".

ومن مبررات هذا الشذوذ ان مبدأ الوحدة لم يعد صالحاً للدولة الحديثة التي أصبحت تتعاطى، إلى جانب الشؤون الإدارية، شؤوناً اجتماعية واقتصادية مختلفة، فتتدخل في القطاع الخاص تدخلاً عميقاً سواء عن طريق التأميم، أو المساهمة، أو التوجيه، لاسيما وان هذا التدخل أدى إلى تعدد طبائع الواردات والنفقات تعدداً يستحيل معه التوحيد.

غير أنه، على الرغم من هذا يبدو ان ثمة ردة فعل بدأت تتمخض بها الأفكار، ان ثمة نزعة نظرية جديدة بدأت ترتسم في الأفق بدون ان يقدر لها ان تتبلور حتى الآن تبلوراً كافياً تهدف إلى العودة إلى مبدأ الوحدة.

---

(1) العالم الفرنسي موريس ديفرجيه Maurice Duverger

الموازنة والتوازن الاقتصادي

لم تعد الموازنة المالية البحتة تفي بتوازن النفقات والواردات فحسب، بل اصبح ينظر إلى هذا التوازن المالي من خلال التوازن الاقتصادي العام، ويسير الاتجاه نحو اعطاء الأولوية للاقتصاد على المال ، نحو وضع الموازنة في خدمة الاقتصاد القومي.

8

الموازنة والتوازن الاجتماعي

ان أثـر الموازنــة فــي الحقـل الاجتمــاعي لا يقـل عـن أثرهـا فــي الحقـل الاقتصادي، فكما أنها توضع في خدمة الاقتصاد الوطني وتساهم في تحقيق توازنه عن طريق الموازنة الدورية، هكذا توضع في خدمة المجتمع الانساني لتحقيق التوازن الاجتماعي، أو للإسهام على الأقل في تقويم الأوضاع الاجتماعية.

والتوازن الاجتماعي يعني تعادل الثروات والمداخيل بين المواطنين، بحيث تنعدم الفوارق الصارخة فيما بينهم، فلا يستأثر فريق بجميع الخيرات الاقتصادية والاجتماعية أو بأكثرها، ويحرم منها أو يكاد فريق أخر.

والتـوازن الاجتمــاعي قـد يعنــي أيضــاً ان تتضــاءل علــى الأقـل، الفـوارق الاجتماعيـة بـين الطبقـات، بحيـث تصـبح هـذه الأخيـرة متقاربـة الامكانـات، متجـاورة الأذواق والمستويات المعيشية.

والواقع ان المجتمع الانساني، بوجه عام، بعيد عن التوازن في كلا المعنيين المذكورين، بل أن التفاوت الاجتماعي ظاهرة ملازمة للمجتمع، ولاسيما في البلدان التي تعيش وفقاً للنظم الرأسمالية حيث يتجمع القسم الأكبر من الثروة الوطنية بين ايدي قبضة من الناس، في حين تتقاسم الأكثرية الباقية من الشعب جزءاً ضئيلاً من هذه الثروة، ثم أليست العدالة الاجتماعية أو توزيع المداخيل بعدل بين أفراد المجتمع من الاحلام التي راودت ولا تزال خواطر كبار المفكرين والعلماء؟

أثر الموازنة في التوازن الاجتماعي

أن الدولة لا تحتفظ لنفسها، مبدئياً، بشيء من مداخيل الموازنة، بل تعيد إلى التداول جميع هذه المداخيل أو أكثرها.

قد يحصل أن يستفيد من النفقات العامة المكلفون أنفسهم الذين ساهموا في تغذية الموازنة كالموظفين والمتقاعدين والمتعهدين وحملة سندات الخزينة.

غير أن أكثرية المستفيدين لم تؤدِ في أغلب الأحيان مساهمة تذكر في الموارد العامة، ذلك ان الموازنة تتغذى في معظمها من مداخيل الفئة الميسورة من المواطنين، وتنفق على الفئة الضعيفة.

وهكذا يبدو انه يمكن، مبدئياً عن طريق هذا الأخذ والعطاء اللذين يتمان بواسطة الموازنة، فيما إذا أحكم أمرهما، الاسهام في تحقيق التوازن الاجتماعي.

علم الاجتماع:

الضرائب ذات المعدلات المرتفعة على رؤوس الأموال والمداخيل الضخمة، من شأنها تفتيت هذه الثروات والمداخيل، وإزالة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة، وإعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب وإعطاء منح عن الولادات، وتعميم التعليم المجاني، وتوفير بعض الضمانات الاجتماعية عن البطالة والشيخوخة والترمل وغيرها، من شانها رفع المستوى الاجتماعي، وتأمين العمل، وتوفير حظوظ متعادلة لجميع أفراد الشعب.